

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الحاج لخضر

مصالح دعم البيداغوجيا
قسم الشريعة

كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية
باتنة

الشبهة وأثرها في العقوبة الجنائية في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي جرانم الحدود نموذجا

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الشريعة الإسلامية *فرع شريعة وقانون*

إشراف الدكتور:

منصور كافي

إعداد الطالب:

محمد كعيت

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة	الجامعة الأصلية
أ.د/محمد لخضر مالكي	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة قسنطينة
د/منصور كافي	أستاذ محاضر	مقررا	جامعة باتنة
د/حسن رمضان فحلة	أستاذ محاضر	عضوا	جامعة باتنة
د/السعيد بوخالفة	أستاذ محاضر	عضوا	جامعة باتنة

- السنة الجامعية -

1424هـ - 1425هـ * 2003م - 2004م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

قال تعالى: [وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا]
[:]

إلى الوالدين الكريمين اللذين غرسا في قلبي حب العلم والعلماء،
وسهرا على راحتي . أتقدم إليهما بهذه الثمرة اليافعة مع خالص حبي
وتقديري لهما طالبا من الله عز وجل أن يمد في عمرهما ويحسن
عاقبتهما، ويرزقهما الصحة والعافية.

إلى أخي وأخواتي الذين كان لهم دور كبير في تشجيعي لإنجاز هذا
العمل المتواضع.

إلى كل الأصدقاء الذين قدموا لي يد العون والمساعدة ماديا ومعنويا
من أجل إعداد هذا البحث.

إلى زملائي الأساتذة في قطاع التربية والتعليم والذين كانوا ولا
يزالون يقدمون التوجيه والنصح والإرشاد، ولا يدخرون جهدا في
ذلك.

إلى زملائي الطلبة، وكل أساتذتي الذين كان لهم الفضل علي خلال
دراستي في مرحلة التدرج وما بعد التدرج.
إلى جميع هؤلاء أهدي باكورة هذا الجهد المتواضع، راجيا من المولى
عز وجل أن ينفع به أمتنا إنه سميع مجيب الدعاء.

شكر

الشكر لله تعالى أولاً وآخراً على نعمة الإسلام، وكفى بها نعمة، وعلى هدايته لنا وأن وفقني لإتمام هذا البحث.

ومن باب العرفان بالجميل، وإسداء الفضل لأهله، كان لزاماً علي أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من:

١- أستاذي الفاضل الدكتور "منصور كافي" على قبوله للإشراف على دون تردد، وعلى رحابة صدره وحسن ما أسداه لي من نصائح قيمة، وتوجيهات جمة تخدم البحث لاسيما في جانبه المنهجي.

٢- كما أخص بالشكر كل القائمين على كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية من مسؤولين وأساتذة وعمال على كل جهودهم وإسهاماتهم الجبارة في دفع وتيرة التقدم إلى ما هو أحسن، وأذكر على رأسهم السيد العميد "محمد خزار" على دعمه وتشجيعه، وأغتنم الفرصة للترحم على روح الفقيد الدكتور "طاهر حليسي" والعقيد "الحاج لخضر" تغمدهما الله برحمته الواسعة وأسكنهما فسيح جناته.

٣- كما أشكر أيضاً عموم كل من كان له الفضل علي خلال دراستي للماجستير وتحضيري وإعدادي لهذه الرسالة إلى مناقشتها.

٤- كما لا يفوتني أيضاً أن أتقدم بالشكر إلى كل عمال المكتبة الذين صبروا معنا طوال إعداد هذا البحث.

٥- إلى كل الزملاء والأصحاب من قريب أو بعيد أتقدم إليهم جميعاً بالشكر الجزيل راجياً من المولى عز وجل أن يجازيهم خير الجزاء إنه قريب مجيب الدعاء.

والله ولي التوفيق.

μ

إشكالية البحث:

:

"

"

"

"

":

."

-

أهمية الموضوع:

-

-

-

دوافع اختيار الموضوع:

:

-

:

:

-

-

:

:

أهداف البحث:

-

-

الدراسات السابقة:

صعوبات البحث:

-

-

منهج البحث:

:

-

:

-

:

-

:

طريقتي في البحث:

-

"

"



-

.

-

.

-

:

.

-

.

:

-

.

-

.

-

(.)

(.)

-

.

.

-

.

الفصل الرابع: أثر الشبهة في جرائم الحدود المتعلقة بالمال والعقل.

خاتمة.

الفصل الأول

التعريف بالشبهة والحدود ومبدأ "درء الحدود بالشبهات"

المبحث الأول: التعريف بالشبهة لغة وفقها وقانونا.

المبحث الثاني: التعريف بالحدود لغة وفقها وقانونا.

المبحث الثالث: مبدأ "درء الحدود بالشبهات" وموقف الفقهاء منه.

المبحث الرابع: قاعدة "الشك يفسر لصالح المتهم" في القانون الوضعي.

المبحث الأول

التعريف بالشبهة لغة وفقها وقانونا

المطلب الأول: تعريف الشبهة لغة.

المطلب الثاني: تعريف الشبهة في الفقه الإسلامي.

المطلب الثالث: تعريف الشبهة في القانون الوضعي.

:

المطلب الأول: تعريف الشبهة لغة:

:
- « ã à à » :
- à à à » :
- « à à ã ã ä à : à : » :
- " ã " :

: [منه آيات مُحكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ] (.)

« (.)

« (.) : ä »-

:" :

: :

: -

: 1 : » :

«... (.) à

(-) :

:

.. :

(...) :

(-) :

- :

» : -
 : ä ä 1 :
 : « () .

» : -
 : [مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ] ()
 : « () .
 : « () .

المتمائل » : -

:

والمتشابه

[وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ
 وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ
 حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ] () .

: -

: [وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ
 اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مَا لَهُمْ
 بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا
 حَكِيمًا] () (i) .

:

المطلب الثاني: تعريف الشبهة في الفقه الإسلامي:

() : (. . .)

() :

() : (. . .)

() (-)

() :

() : - :

() (-) :

"

"

:

» :- -

()
«

-

- -

()
-

:

: » :

-
()
«

:

.

...» :

-

()
«

.	(-)	:	()
.	(...)	:	()
:	(...)	:	()
.	(...)	:	()
.	(...)	:	()

"

"

:



. () «

» :

-

» :

:

-

. () «

: » :

-

-

-

. () «

.

-

:

.

.

-

-

.

.

:

-

- (*)

»

:

:

.

:

() «

(. . .)

:

()

. -

:

()

.

:

()

:

(*)

. - (-)

:

:

:

()

"

"

:

» : - -

()
«

1

المطلب الثالث: تعريف الشبهة في القانون الوضعي:

-

-

()

:

-

()

"

-

à

» :

"

()
«

-

(. . .)

: ()

()

: ()

(.)

: : ()

(.)

: ()

"

"

:

()

()

"

":

" "

":

(/)

()"

-الشك في اللغة:

() «

» :

-

:

» :

-

() «

(-)

:

()

()

-

:

()

(-)

:

()

:

()

” ” :

: » :

() «

: [فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ

مِنْ قَبْلِكَ] ()

: » :

() «

-الشك في الاصطلاح:

:

:

()

: » :

() «

: » :

() «

-

-

-

()

()

(-) :

()

()

()

المبحث الثاني

التعريف بالحدود لغة وفقها وقانونا

المطلب الأول: تعريف الحد لغة.

المطلب الثاني: تعريف الحد في الفقه الإسلامي.

المطلب الثالث: تعريف الحد في القانون الوضعي.

المطلب الأول: تعريف الحد لغة:

: » :

() « .

: : » :

() « .

() « » :

: ã » :

() « .

جمع » :

من

: [تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا] () () « .

» : (i)

(i) «

: : » : (ö)

: 1 : » :

:

() : ()

: ()

: ()

() : ()

: ()

(-) ()

() : ()

- : ()

(-)

: () « : :

» :

: .

() «

.

:

() ***

المطلب الثاني: تعريف الحد في الفقه الإسلامي:

:

-è :

[] » : - - () «

» :

() «

.

" " » :

() « " " :

(. . .) : : ()

. : : ()

: : . : ()

. : ()

. : ()

. (-) : ()

"

"

:

()

() «

" " : »

() «

» :

-

:

-é

-

-

» :

() «

"

" :

.

:

-ê

» : -

-

() «

:

-ë

» :

() «

(-)

: ()

: ()

: ()

(-)

: ()

(-)

: ()

-)

: ()

(

”

”

：



.

.

...”：

” ” ”

.

：

()

[] »： - -
()«

-

()

.

： »： - -
()«

(-)

： ()

. : ()

： ()

： ()

- (.)

()

إطلاقات الحدود في غير العقوبات:

:

الشرعية

: [تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا] (١)

[تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا] (٢)

» :

بحدود
الحلال
ويقال

:

:

1
() «

()

: [وَمَنْ يَتَعَدَّ

حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ] (٣)

(. . .)

: ()

: ()

: ()

: ()

: ()

: ()

»

»

:

-

: ...»

()
«

» :

()
«...»

» :

:

()
«

المطلب الثالث: تعريف الحد في القانون الوضعي:

» :

()
«

» :

()
«

- -

: ()

: ()

: ()

: ()

: ()

(.)
(-)

"

"

:

» :

-

:

()
«

.

-

:

»

()
«

1

.

» :

-

()
«

-

.

(.)

:

()

(.)

:

()

(. . .)

:

()

-العقوبة في الفقه الإسلامي:

» :

() «

» :

() «

-

()

:

()

-الحكمة من مشروعية الحدود:

()

()

(-)

()

()

"

"

:

()

:

:

-

()

-

"

"

-

-

(. . .)

:

:

.

:

()

(-)

:

()

وهي
ولحماية

: [الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة]^(١).

(١)

: [والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم
ثمانين جلدة]^(٢).

قطع
الأموال

: [وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا]^(٣).
[إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ
يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ]^(٤).

» :

(١) «

() : .

() :

() : .

() :

() :

() :

() :

() :

() :

المبحث الثالث

مبدأ "درء الحدود بالشبهات"، وموقف الفقهاء في الأخذ به

المطلب الأول: مبدأ "درء الحدود بالشبهات" في الفقه الإسلامي.

المطلب الثاني: موقف المدارس الفقهية من مبدأ "درء الحدود بالشبهات".

":
":

المطلب الأول: مبدأ "درء الحدود بالشبهات" في الفقه الإسلامي:

- [الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة]^(١).
- [وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ]^(٢).
- :
» :
» :
- :
» :
» :

1 :

1 :
()

()
()
()
()
()
()

"

"

:

:



:

:

.

.

.

.

.

-

-

-

-

.

"

"

:

» :

. () «

:

(*)

. () «

»

. () «

» :

.

-

-

...

. ()

"

"

:

-

-

-

» :

. () «

» :

-
. () «

:

-

. () «

» :

- (.)

: ()

: .

: (*)

. [

-
(-)

:

: ()

:

: ()

. (. .)

: ()

(. . .)

: ()

.

:

: ()

"

"

:

. () «

» :

:

» :

. () «

» :

. () «

"

"

" :

()"

» :

. () «

» :

. () «

"

-

-

"

" :

"

. (i)"

"

"

" :

.

: ()

: ()

(. . .)

: ()

-

-

-

- :

()

(-)

:

-

. : ()

. : ()

"

"

:

()

"

"

:

... « : »

()

"

()

"

:

المطلب الثاني: موقف المدارس الفقهية من مبدأ "درء الحدود بالشبهات":

"

"

:

()

()

"

"

:

:"

"

:

"

-

-

» :

"

()
«

-

-

.

.

.

» :

-

-

-

()
«

» :
()

-

(*)

-

"

" :

:

:

()
«

"

: : .

(-) (.)

. . ()

: ()

: (*)

: .

:

. . : ()

. . : ()

" " :

:" " :

- - " " :

» :

() «
: [تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا] () () .

" " :

() -

() " " - - -
- -
» :

() «

: ()
: ()
: ()
- : ()
: ()
: ()
(.) : ()

"

"

:

.

-

-

» :

» :

«...»

() «

:

:

-

()

.

-

» :

() «

-

.

()"

" :

: ()

: ()

: ()

: (-) : : ()

“

”

：



· () «

» :

-

：

» :

·

-

：

：

：

· () «

”

” :

-

·

-

-

-

-

·

：

·

·

：

(-)

：

()

：

()

المبحث الرابع

قاعدة "الشك يفسر لصالح المتهم" في القانون
الوضعي

المطلب الأول: "قرينة البراءة".

المطلب الثاني: "الشك يفسر لصالح المتهم".

" " :

تمهيد:

()

" " :

" " :

" " :

" "

()

" " - - :

:

المطلب الأول: "قرينة البراعة":

" " " "

()

()

" " " :

"

(. . .)

: ()

: ()

: ()

: ()

"

"

:



.

:

-

.

-

.

-

.

-

()

.

.

":

ï õñ

."



: ()

(-)

" " :

" (/) ñ ã/ / è

.()"

()

ñ

()

.()

(*)

.()

ñ è

-

ñi ñ

ñi ñ

:

:

:

-

-

-

-

.()

ñi

()

(/)

(ï)

ñi / /

()

(/ è)

: ()

: ()

(*)

: ()

(-) .

: ()

" " :

ññ ññ ññ ()
ññ ññ ññ ()
» : ()
èi : ()
« ()
()

المطلب الثاني: "الشك يفسر لصالح المتهم":

" :

()"

:

1

()"

" :

" -

()

: ()
()
- : ()
: ()
: ()
: ()

()

» :

" :

() «

"

: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ] () .

: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ] () .
» : () «...»

" " " "

(.) : ()
(. . .) : ()

"Il est préférable d'acquitter cent coupables que de condamner un innocent" p .
: ()
: ()
: ()

"

"

:

المقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي:

"

":

:

()

()

"

":

"

":

"

":

()

» :

()
«

()

"...": ()

(-)

()

// ()

"

"

:

»

. () «

» :

. () «

()

.

"

"

"

"

"

" :

:

.

. - : // ()

. - // ()

: ()

الفصل الثاني

الشبهات التي تعتري أركان الجريمة

المبحث الأول: الشبهات التي تعتري الركن الشرعي للجريمة.

المبحث الثاني: الشبهات التي تعتري القصد الجنائي للجريمة.

المبحث الأول

الشبهات التي تعتري الركن الشرعي للجريمة

المطلب الأول: تعريف الركن الشرعي للجريمة.

المطلب الثاني: الشبهات التي تعتري الركن الشرعي في الفقه الإسلامي.

المطلب الثالث: الشبهات التي تعتري الركن الشرعي في القانون الوضعي.

تمهيد:

المطلب الأول: تعريف الركن الشرعي للجريمة:

1 ()

()

في

الشارع

[الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما

مائة جلدة]^().

()

(.)

()

()

[وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ] ^(١).

في

النصوص .

" "

()

:

":

()

()"

()

" :

: [وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا] ^(٢).

-

_____ ()

": () : ()

": () . "

: () "

(-) (.) :

-

() ()

(-) :

: ()

:

- : [وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذَرُونَ] (١)

أصوليتين :

- " : (١)

- " : (١)

في

: [وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ

اللَّهُ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا] (١).

.

i ðñ

ð è

(١)

.

.

:

"

":

() :

(-) :

(-) :

() :

() :

()

()

:

()

:

:

المطلب الثاني: الشبهات التي تعتري الركن الشرعي في الفقه الإسلامي:

()

()

:

: [فَعِظُوهُنَّ وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاصْرَبُوهُنَّ] ^(١).

()

()

()

()

()

()

:

:

:

-è

.- -

1

()

. -

» :

()
«

- -

- -

()

» :

()
«

: . (-)

: : ()

. (-)

: ()

: ()

:



.

.

: -é

:

-

.()

:

-

:

: » :- - -
.() « :

.()

-

-

: ()

: ()

. - : ()

:



:

:

-ê

.

.

:

-ë

.

-

(.)

-

-

-

(.)

-

(.)

.

(-) (.)

: ()

.

: ()

.

: ()

» - -

. () «

» :
. () «

:

المطلب الثالث: الشبهات التي تعتري الركن الشرعي في القانون الوضعي.

:

:

. :
. :
:

. : ()
: . : ()

:

:

:

les causes de justification

. () «

» :

:

-
()

()

()

(.)

_____ : ()

: ()

: ()

. : ()

:



. ()

:

.

:

:

.

.

:

-

:

:

-é

. ()

. () (ōō- -) :

:

-é

1

. ()



: ()

: ()

: ()

: ()

()

:

:

-

"

":

()"

":

"

":

á

» :

()«

()

()

الوضعية

في

نجد

: ()

. : ()

. : ()

(/) ()

() () () () () ()

() () (/ /) ()

. : : ... ()

:

:

()

1

· ()

- -

· ()

(ð)

· ()

()

· ()

· : : · - : : () (. . .)
· : : ()
· : : ()
· : : ()
· : : ()
· : : ()



» :-
()
«

() (ñ)

- -

()

()

(. ñ)

" :

()"

:(. / ï)

-

()"

"

:	()
.()	()
:	()
:	()
.(/)	()
:	()

(-)(.)

:

المقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي:

:

()

()

1

:

"

":

()

()

":

":

"

: ()

: ()

: ()

: ()

:

()"

.

"

" :

-

:

:

:

.

.

:

.

-

()

"

" :

-

.

.

()

:

()

:

":

:

"

- -

"

":

-

()

-

» :

-

"

":

()
«

.

()

» :

"

":

()
«

» :

-

()
«

» :

Miman

()
«

-

:

()

:

()

:

()

:

()

:

()

:

()

:

":

.()

"

» :

-

.()«

:

.()

ã

المقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي:

:

:

: ()

: ()

: ()

:



.

.

":

:

"

-

.-

»

()
«

":

":

.

.(

)

()

المبحث الثاني

الشبهات التي تعتري القصد الجنائي

المطلب الأول: تعريف القصد الجنائي.

المطلب الثاني: التمييز بين القصد الجنائي وما يشابهه في المعنى.

المطلب الثالث: القصد الجنائي في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي.

المطلب الرابع: الشبهات التي تعتري القصد الجنائي في الفقه الإسلامي والقانون.

:

تمهيد:

" " " " :

المطلب الأول: تعريف القصد الجنائي:

: :

:

» : -
() «

. () « »: -

: ()

-) : ()

(

:



:

:

()

:

":

()"

.

.

()

.

:

:

:

"

":

:

» :

()
«

:

.

:

()

:

:

()

:

()

:

()

:

المطلب الثاني: التمييز بين القصد والمصطلحات المشابهة:

:

:

.

:

:

()

()

.

:

()

- -

(.)

":

()

(.)^()

(. .)

(. . . nī)

: ()

: ()

: ()

: ()

.() ()

(. . .)

:

()

:

:

:

» :

» :

«

()
«

» :

()
«

()

- -

:

()

:

()

()

:

()

()

()

(-)
(. . .)

:

()

" () "

المطلب الثالث: القصد الجنائي في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي:

:

" :

" "

()

:

: ()

: ()

: ()

:



.

:

» :

-

-

-

. () «

» :

. () «

:

» :

-

. () «

1

:

.

-

-

-

- .

- .

(*)

- :

. ()

:

:

:

.

.

:

.

.

:

. ()

. ()

. ()

(*)

. ()

:



.

()

:

:

.

.

:

.

.

:

:

.

(.)



:

()

()

" "

(i)

":

()"

المطلب الرابع: الشبهات التي تعزري القصد الجنائي في الفقه الإسلامي والقانون:

-

- -

:

:

:

-

:

:

-

()

()

()

»() :

() «

-

1

" :

" : ()
()"

()" ... " : (è)

-

" :

()"

-

-

-

1

: ()

(. . .) : ()

: ()

() : ()

(-) : ()

:



()

(*)

» :

() «

1

-

» :

:

() «

-

-

:

:

:

.

:

-

-

.

: .

" " :

(. . .)

(.)

. - (-)

: ()

: (*)

:

: ()

: ()



:



"

" :

-

» :

. () «

» :

-

. () «

.

» :

-

:

1

)

(

. () «

» :-

-

(*)

-

. () «

. () «

» :

-

:

-

. () «

»

-

» :

-

-



. : ()

» : ()

. : ()

": (*)

:

: : "

...

. : ()

. : ()

. : ()

:

[]

« ()

-

-

» :

-

-

:

:

:

:

« ()

-

-

.

المقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي:

.

:

-

« ()

.

-

(-)

: ()

: ()

: ()

:

()

()

: ()
: ()
(-)

:



:(*)

:

:

.

- -

:

:

.

-

.

(*)

()

()

.

:

.

()



(*)

:

.

:

:

:

(-)

:

:

.

:

()

.

":

(*)

.

:

."

(. . .)

:

:

()

:

()

:



- -

()

- -

()

:

.

()

()

- -

: :

-

» :

: : :

()
«

» :

:
()
«...»



- : : ()

: : ()

: : ()

: ()

: ()

(-) : ()

:

» :

() «

:

: -è

: -é

()

:

: -è

()

: -é

:

-

في
في
كأكل

: [وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا

: ()

: ()

: ()

:

: [فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ

اضْطُررْتُمْ إِلَيْهِ^(١)
عَلَيْهِ^(٢).

() « :- »

()

1

- - ()

()

(i)

(d)

- -

-
- ()
 - ()
 - ()
 - ()
 - ()
 - ()
 - ()
 - ()
 - ()
 - ()

: . - : : .

-

:

()

()

(*)

:

:

()(**)

:

()

:

()

(*)

(**)

:

:

:

:

()



.

:

-

.

:

-

:

»

:

. () «

» :

-

. () «

» :-

-

. () «

-

.

. ()

:

-

.



: ()

: ()

. (. . .)

:

:

: ()

. -

: ()

:

. () «

» :

:

:

:

. ()

:

. ()

-

-

-

-

.

-

-

.

»

«

. ()

()

-

. : : . (. . .)

: ()

. - : (-)

. : ()

: ()

: ()

. : : ()

(ð)

() «

» :

:

(/ è)

»

() «

(ð)

()

المقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي:

:

-

()

كمن

وخاف

من

()

()

:

()

:

()

:

()

:

: [فَمَنْ اضْطُرَّ

: [وَلَا تُلقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ] (١)

فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ] (٢)

-

-

1

"

"

()

()

()

()

١٠ فصل الثالث

أثر الشبهة في جرائم الحدود المتعلقة بالعرض

المبحث الأول: أثر الشبهة في عقوبة جريمة الزنا.

المبحث الثاني: أثر الشبهة في عقوبة جريمة القذف.

المبحث الأول

أثر الشبهة في عقوبة جريمة الزنا

المطلب الأول: أثر الشبهة في عقوبة جريمة الزنا في الفقه الإسلامي.

المطلب الثاني: أثر الشبهة في عقوبة جريمة الزنا في القانون الوضعي.

المطلب الثالث: المقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي.

:

تمهيد:

: -é

: -è

:

المطلب الأول: أثر الشبهة في عقوبة جريمة الزنا في الفقه الإسلامي:

:

:

» :-

() «... .

() « .

» :

:

» :

() « .

:

» :

() « .

» :

() « .

:

» :

() « .

.	:	()
.	:	()
.	:	()
.	- :	()
.	- :	()
.	:	()

:



.

:

:

.

.

.

-

-

-

:

:

:

()

.

:

:

-

-

...

.

.



. : ()

:

:

»

. () «

» :-

-

-

. () «

» :

-

. () «

» :

-

. () «

...

» :

. () «

:

:

:

-è

. (. . .)

.	:	()
.	:	()
.	:	()
.	:	()
.	:	()

:

()

-é

:

:

-

-

-

:

: [فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ] () .

()

:

-

(-)

()

()

()

:

- : [الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة] (١).

- عموماً

: [وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ] (٢).
: [حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ] (٣) فِي
: [وَأَحِلَّ

()

()

:

:

()

()

()

()

()

∴

-

∴ ()

∴ :

∴

()

.

∴ :

-

∴ ()

∴ :

∴

∴ :

∴

∴ ()

(**)

(*)

-

.

.

∴

∴ ... ∴ :

∴ ()

∴ ()

∴ ()

∴ ()

∴ ()

∴ (*)

∴ :

(-)

(**)

∴

∴ :

∴ (-)

∴ ()

⋮

()_« » :

· ·

:

:

·

·

-

-

» :-

-

-

()_«

-

()_«

...

» :

» :

-

()_«

» :

1

:

1

:

...

()_«

1

· · ()

: ()

· : ()

· : ()

(-)

: ()

∴

» ∴

-

∴

. () «

.

.

∴

∴

-

-

.

∴

-

-

.

∴

∴

∴

(*)

» ∴ -

-

-

. () «

...

» ∴

-

. () «

.	∴	()
.		(*)
.	∴	()
.	∴	()

:



:

- -

»

. () «

.

:

:

:

:

-è

:

:

:

.

:

.

:

» :

-

.

:

.

:

...

. () «

» :

-

. () «

1



: ()

: ()

: ()

:

...» :

-

()
«

:

-é

:

-

-

"

-

"

» :

-

()
«

:

-

-

-

.

. - : : ()

. : : ()

⋮

-

⋮

⋮

» ⋮

..«

()

⋮

-

()

-

-

()

» ⋮

-

()
⋮
()
(ø)

()

(i)

()
()
()
()
()
()
()
()
()

(-)

⋮



()

“ ”

.

.

.

.

⋮

⋮

-

⋮

⋮

-è

(*)

(***)

(**)

.



⋮ ()

⋮ (*)

⋮

⋮

.

(**)

⋮

⋮

.(-)

(***)

(-)

⋮

.

...

.

⋮

» :

-

. () «

:

:

:

:

-

» :

-

. () «

» :

-

:

«

. ()

:

-

» :

-

:

. () «

» :

-

:

:

1

. () «

-

-

-

» :

. () «

.

. : ()

. : ()

. : ()

. : ()

. : ()

. : ()

. (-)

⋮



· ·

:

-é

:

:

:

·

:

:

·

...

» :

-

· () «

:

· ()



· : ()

· : ()

:

:

:

()

()

()

()

:

:

-

» :

()«

-

-

-

()

()» :

-

-

-

()

-()-

(i)«

[ولا تکرهوا فتیاتکم

» :

-

-

على البغاء^(٥)

:

في
متصور

()

()

()

()

()

-)

:

:

(

()

()

()

:

1

قلنا:

حكم

: () «

()

:

:

-

.

-

.

-

.

-

.

-

()

-

«

» :

.

(. . .)

:

()

:

:

:

()

-

:

()

:

:

:

:

:

:

:

-è

:

:

: [وَاللّٰتِي يَأْتِيْنَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاَسْتَشْهَدُوْنَ عَلَيْهِنَّ اَرْبَعَةً

-
مِنْكُمْ] (١)

: [وَالَّذِيْنَ يَرْمُوْنَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِاَرْبَعَةِ شُهَدَاءِ] (٢)

-

» :

-

: " " (٣)

:

-é

":

: ()

: ()

: ()

:

()

"

":

» :

« :

:

()

:

-ê

()

:

-ë

()

:

:

:

()

()

()

(-)

()

:



:

-è

()

.

:

: 1() «

» :

.

» :

-

() «

.

:

()

.

:

-é

.

.

...

.

:

()

:

()

:

()

(

:

()

:

-) (.)

:

:

:

:

:

.

:

()

:

-ê

()

» :

() «

» :

() «

1

المطلب الثاني: أثر الشبهة في عقوبة جريمة الزنا في القانون الوضعي:

:

-

() :

() :

() :

() :

⋮

⋮

»-

. () «

-

» :

-

. () «

-

» :

-

. () «

» :

-

. () «

» :

. () «

.

. (-)

-

-

:

()

.

-

:

()

(.)

:

()

:

:

(. . .)

:

()

. (. . .)

:

()

:

:

() « »

-

.

:

:

:

.

.

: ñ õ / / ð

-

»

() «

.

()

:

-

: ()

: ()

: ()

∴

()

-

-

()

()

-

∴

∴

∴ ()

"∴ ()

"

∴

∴ ()

:

. () «

» : (ï)

.

(ñ)

» :

. () «

» : (/ ñ)

. () «... »

: è / ð

.

ñ ð / è /

:

-

-

-

.

-

:

" "

.

-

_____ : ()

. (/) ()

. (/) : ()

⋮

()

.

-

⋮

⋮

-

()

⋮

-

()

-

()

.	⋮	()	
.	⋮	()	
.	-	⋮	()
⋮	⋮	⋮	()

:

:

-

(/ ïï)

.() (. ñ)

(ïï)

!

.()!

(/ ñ)
()

(. ñ)

:

:

:

: ()
: ()

:

-

()

-

()

-

-

-

-

()

: ()

: ()

: ()

:

المطلب الثالث: المقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي:

:

:

-

:

-

.

-

...

.

-

:

.

-

.

:

:

:

-

.

:

-

.

-

.

المبحث الثاني

أثر الشبهة في عقوبة جريمة القذف

المطلب الأول: أثر الشبهة في عقوبة جريمة القذف في الفقه الإسلامي.

المطلب الثاني: أثر الشبهة في عقوبة جريمة القذف في القانون الوضعي.

المطلب الثالث: المقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي.

:

تمهيد:

:

:

:

:

:

:

:

() .

:

:

المطلب الأول: أثر الشبهة في عقوبة جريمة القذف في الفقه الإسلامي:

- :

- :

() .

∴

» ∴ -
()
«

∴

∴ -

∴ -

.

∴

∴

∴ » ∴ -
()
«

∴ -

.

» ∴ -
()
«

∴

.

∴ ∴ -

.

...» ∴ -
()
«

∴ ∴ ()

∴ ∴ ()

∴ ∴ ()

∴ (. . .) ∴ ()

⋮

» :

-

. () «

() » :

-

() » : () «

. () «

...

» :

-

:

:

:

. () «

...

» :

. () «

.

:

:

-

. ()

:

:

(. . .)

:

:

()

:

:

()

:

:

()

:

:

()

:

:

()

:

: -
()

:

()

()

:

: [فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا] ()

" "

:

.

-

» :

-

: [فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا] ()

() «

:

» :

-

:

(i) «

: ()

: ()

: ()

: ()

: ()

: ()

: ()

:

() « » :

» :

() «...»

() « : ...» :

المطلب الثاني: أثر الشبهة في عقوبة جريمة القذف في القانون الوضعي:

:

:

»:

() «

(è)

(i)

":

()"

: ()
: ()
: ()
: ()
: ()

:



diffamation »:

() «

-

-

» :

() «

-

" :

(ñi)

-

() " ...

-

.

-

()

:

:()

:

:



: ()

: ()

. : ()

:



:(

):

:

.

-

()

... â

:

.

:

:

:

()"

.

-

.



:

()

:

:

:

()

:

:()

:

:

()

(. . . ñ)

.()

(. . . ï)

.()

:

:

.()

:

-

.()

()

:

()

:

()

.

.()

⋮

-

⋮
-

⋮
-

-

-

⋮
-

⋮
-

-

⋮ ()

⋮ ()

⋮ ()

⋮ ()

:

المطلب الثالث: المقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي:

:

:

:

:

-

:

-

:

-

:

-

⋮

-

(. . . è)

.

.

. () «

-

-

»

-

-

-

-

" :

:

.

.

"

» :

. «

-

-

. () (. . . .)

:

-

.

:

()

:

()

:

()

()

:

:

:

-

...

-

:

-

-

.

.

. : ()

. : ()

:



.

:

-

.

.

:

-

...

:

.

الفصل الرابع

أثر الشبهة في جرائم الحدود المتعلقة بالمال والعقل

المبحث الأول: أثر الشبهة في عقوبة جريمة السرقة

المبحث الثاني: أثر الشبهة في عقوبة جريمة السرقة

المبحث الأول

أثر الشبهة في عقوبة جريمة السرقة

المطلب الأول: أثر الشبهة في الركن المادي.

المطلب الثاني: أثر الشبهة في المال المسروق.

المطلب الثالث: أثر الشبهة في السارق.

المطلب الرابع: أثر الشبهة في القصد الجنائي.

تمهيد:

الخطيرة

في

البدائي -

المجتمع

النصوص

()

سواء

[والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما

جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم] () .

:

-

:

-

« () .

1

:

[إلا من استرق السمع] () () .

:

-

»:

.«

()

()

. -

: ()

: ()

: ()

: ()

: ()

: ()

()

: -

:

() «

» :

: -

» : (. . .)

() «

(. è)

: ()

»-

() « è, è è è è

:

: -

-

-

: : . : : ()
 . (-) : ()
 . : ()
 : : . - : () ()

:

:

المطلب الأول: أثر الشبهة في الركن المادي:

: « خفية
السارق
وبصدد

:
[الإلا من
()
«

»
استرق السمع[()

∴

∴

∴

.

∴

∴

∴

-

-

.

∴

∴

» :

-

() «

.

1

1

.

-

» :

() «

» :

() «

(-)

∴ ()
∴ ()

∴

» ∴

. () «

∴

”

”

() «

» ∴

.

∴

∴

∴

. () «

» ∴

-

. () «

» ∴ -

» ∴

()

. () «

. ∴

∴ ()

. . ()

∴ ()

∴ ()

∴ ()

. -

∴ ()

∴ ∴

∴ ()

（）

（）

（）

》：

（）《

（）

（。）

： （）
 ： （）
 ： （）
 ： （）
 ： （）

:

:

(. . i)

()

المقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي:

»

-

-

() «...»

-

...

.

:

() ()

: ()

:

:

:

المطلب الثاني: أثر الشبهة في المال المسروق:

:

:

:

:

:

:

-

-

-

-(*)

-

:

[والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما] (*) .

-

(*)

: : .

(. . .)

:

» :

-

. () «

:

:

» :

-

. () «

. () «

» :

-

.

» :

-

. () «... »

(**)

.

:

«... »

»

-

.

» :

. () «

:

» :

. (i) «

:

()

:

()

:

:

:

:

()

:

:

()

:

:

:

(**)

(. . .)

:

:

()

:

:

()

:

()

∴



∴ ()

∴

() «

»

∴ ()

∴

∴

∴ ()

∴ ()

∴ () ...

.

∴	()
∴	()
∴	()
∴	()
∴	()
∴	()
∴	()

∴ () //)

:

» :

() «

المقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي:

()

»

«

:(*)

:

()

()

(*)

: :
:

: :
:

∴

∴

∴

∴

∴

∴

∴

-

∴ ()

∴

.

∴

-

∴ ()

()

-

∴

-

.

∴

∴ ()

∴ ()

∴ ()

:

- : -

« () .

: »

« () .

() .

:

:

: [والسارق والسارقة فاقطعوا

أيديهما] () .

-

:

"

"

:

:

() :
() :
() :
() :

:

()
()

(i)

()

:

(i)

()
(o)

المقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي:

()
è

èè

- -

()
()

:

المطلب الثالث: في درء الحد لقيام الشبهة في السارق:

:

-

-

-

:

:

:

:

.

:

-è

:

-

:

() «

»

:

()

-

.

» :

() «

() «

»

-

:

.

-

()

:

()

:

()

:



:

:

-é

()

.

:

-

:

:

.

:

.

:

()

.

.

» :

()
«

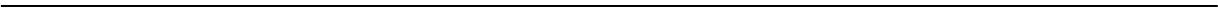
.

:

-ë

.

:



.

: ()

.

: ()

.

: ()

.

: ()

:

:

()

:

.

:

()

.

-

:

:

:

:

-è

: ()

: ()

:

:

:

() « » :

.

: » :

-

() «

:

:

-é

»

-

() «

()

-

()

«

» :

-

» :

«

»

() «

()

()

()

()

()

:

:

-ê

» :

. () «

() » :

-

(

)

. () «

:

:

:

:

» :

-

-

. () «

-

. . ()
. : ()
. : ()

∴



∴ () « » :

» :

() «

∴ ∴

∴ ∴

∴ (. . ð)

∴ -

∴ -

() » -

(. . ñ) -

()

∴ ()
∴ ()
∴ ()
∴ () : ()

:

(. .) (. ð)

ñ ð

()

:

:

()

» : (. . ð)

() «

المقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي:

:

-

()

()

() ()

:

-

-

-

" :

" :

()"

" ()"

:

-

.

: ()

()

:

المطلب الرابع: درء الحد للشبهة في القصد الجنائي:

()

:

:

:

:

:

:

:

()

()

:

:

()

()

()

()

()

:

:

:

:

:

:

(-)

(. . .)

⋮

⋮

.

-

.

" :

()"

.

:

:

.

:

.

:

:

:

()

:

:

()

:

()

:

()

()

:

:

()

()

المقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي:

()

()

()

()

المبحث الثاني

أثر الشبهة في عقوبة جريمة شرب الخمر

المطلب الأول: أثر الشبهة في عقوبة جريمة شرب الخمر في الفقه الإسلامي:

المطلب الثاني: أثر الشبهة المتعلقة بالإسكار في القانون الوضعي:

:

تمهيد:

.

.

.

.

- :

- :

- « :

- -

- :

- :

» ()

()

- « :

» () :

() :

() :

∴

∴ ()

∴

∴

-

∴

∴

∴

-

-

()

∴

∴

•

•

∴

•

•

•

•

∴

∴ ()

-

•

∴

()

-

•

•

()

()

()

()

()

:

« :

» ()

المطلب الأول: أثر الشبهة في عقوبة جريمة شرب الخمر في الفقه الإسلامي:

:

.

:

.

:

.

:

:

:

:

.

-

() .

-

.

-

:

:

.

:

-è

:

:

-

.

_____ () :

:

()

-

()

-

()

" -

-

:

()"

:

.

-

()

:

-

:

:

:

:

:

()

:

()

:

()

:

()

:

()

- : [إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون]^(١).

:

":

" ()"

":

" ()"

":

" ()"

" (*)"

":

" ()"

:

:

" ()"

":

" (i)"

« :

" (ö) »

" ()"

" ()"

" ()"

" (*)"

" ()"

" ()"

" ()"

(-)

" ()"

" ()"

" ()"

:



« : - () »

() »

« : -

: -

:

.

:

:()

:

:

: -è

()

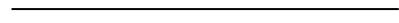
:

.

... (*) : « : -

: :

() »



: ()

: ()

: ()

: : (*)

: ()

:



-
()

« :

. () »

:

-é

.

-

-

.

-

-

« :

-

« :

() »

-

-

. () »

« :

. () »

:

"

"

:

. : ()

. : ()

. - : ()

. - : ()

: : . - : ()

:

:

:

:

.()

:

:

:

:

-è

()"

":

:

-é

:

: [فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه]^(١).

-

: [ولقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه]^(٢).

-

:

()

()

()

:

-

:

-

:

-

.

» :

-

()
«

...

:

-

:

:

-è

.

: ()

⋮

(*)

⋮

⋮ ()

⋮

⋮ ()

-

⋮ ()

⋮ ()

⋮ ()

-

⋮

()

⋮

-é

⋮ ()

⋮

⋮

⋮ ⋮ ⋮

(*)

⋮ ()

⋮ ()

⋮ ()

⋮ ()

⋮ ()

∴

∴

() ∴ ∴ ∴

-

∴

-

-

() «

»

-

-

()

-

()

∴

∴

∴

∴

∴

∴

()

()

()

()

∴

∴

-

∴

:



:

:

:

-è

()

.

.

:

-é

()

.

:()

:

-

()

.

-

()

.

:

:

." :

" .

:

()

.

:

()

."

":

.

:

()

:

()



:

:

:

-è

-

:

()

() «

» :

-

» :-

-

-

() «

-

-

()

:

-é

:

()

» :

-

() «

.	:	()
.	:	()
.	:	()
.	:	()
.	:	()

:

: -ê

()

» : -
() «

: 1 » :
() «

:

-

-

. : : . : ()
. : ()
. : ()
. : ()

المطلب الثاني: أثر الشبهة المتعلقة بالإسكار في القانون الوضعي:

- :

- :

" : (. . . ð)

()"

.

:

-

(-)

_____ : ()

:

-

(. .)

":

()"

.()

(ð)

èèèè)

.()

()

(èèèè

(. . ñè)

(ðñ- ðð)

.()

ñ

ñ

.()

.(. . ðð)

: ()

()

.():

()

: ()

:

المطلب الثالث: المقارنة بين الفقه الإسلامي و القانون الوضعي:

:

:

-

.

-

:

خاتمة

:

" " :

" "

:

:

" " :

" "

:

:

:

.

:

.

"

"

:

.

:

.

:

-

-

.

:

:

"

"

.

" :

:

"

—

—

.

.

الفهارس

فهرس الآيات

○○○○○○○○○○○○○○○○○○

سورة البقرة

[فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ].....

[وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ].....

[تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا

تَقْرُبُوهَا].....

[فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ].....

[وَلَا تُلْفُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ].....

[تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا

تَعْتَدُوهَا].....

[ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء].....

سورة آل عمران

[مَنْ آيَاتٍ مُحْكَمَاتٍ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٍ].....

سورة النساء

[فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ].....

[وَاللَّاتِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فاسْتَشْهَدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ].....

[وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا].....

[وَأَحَلَّ لَكُمْ مَا وَّرَاءَ ذَلِكَ].....

[فإن آتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب].....

[فَعِظُواهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ].....

[وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ].....

[بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا
حَكِيمًا].....

سورة المائدة

[فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ
رَحِيمٌ].....

[إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ
يُقْتَلُوا].....

[وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا
]

[إنما الخمر واليسر والأنصاب والأزلام
رجس].....

سورة الأنعام

[مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ
مُتَشَابِهٍ].....

[وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُررْتُمْ إِلَيْهِ].....

[وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا
أُكْلُهُ].....

سورة يونس

[فَإِنْ كُنْتَ فِي شكٍّ مِمَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرءُونَ الْكِتَابَ مِنْ
قَبْلِكَ].....

سورة الحجر

[إِلَّا مَنْ اسْتَرَقَ
السمع].....

سورة الإسراء

[وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ
رَسُولًا].....

[فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا
]

سورة النور

[الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة
جلدة].....

[والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين
جلدة].....

		[ولا تكرر هو فتياتكم على البغاء].....
سورة الشعراء		
		[وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مَنْذُرُونَ].....
سورة الأحقاف		
		[ووصينا الإنسان بوالديه حسنًا].....
سورة الحجرات		
		[يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا].....
		[يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ].....
سورة الطلاق		
		[وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ].....

فهرس الأحاديث

" 1	"
"	"
"	"
"	"
"	"
"	"
ï ï"	"
"	"
"	"
ï è"	"
õ"	"
è"	"
è"	"
è"	"
ï õ ði ññ ï"	"
"	"
õ ï"	"
"	"
õ"	"
è ï õ"	"
è"	"
è"	"
è õ"	"
"	"
"	"
ï"	"
è"	"
è"	"
ï è"	"
ï õ"	"
ï ñ"	"
ï ñ"	"

ĩ ñ " ..	"
ĩ ñ "	"
õ "	"
õ "	"

فهرس الأعلام

	○○○○○○
حرف الألف	
ī
ñ ñ ñ
ō ñ ī ñè ñ ñ èè è
ī ī
ō ò

ñ ñī ñ	ī è ī ī

	ōè

	ñ è

	ñè ī ò

	ī ò ī ī ò

	èī

	ī ī òè ñō

	ñ

	ī

	ī

	ī

	è è

	òè ññ

	èñ

	ī ñ ñ ī

	ī

	īī ī ò òò

	è

	ò ñ èī ò

	ī òī òñ ñ ñ ñī ò ī ī ò

	ī ī ò ò

	ī ī

	è è ī ò

	ò ī

	ī ī

	è èò

	èī

ī ī òī òñ ñ ñ ññ èè è	è

	ī īī ò ò ò

ñi è
حرف الصاد	

حرف الطاء	
õ
حرف العين	
õ ñ è õ ï ï ï
õ
èï
õ

è è
è è õ ï è
ï
ñ ï õ

ï
ñï
ï ñ
ñ è ï õè ññ ñ õ
ñï ï õè õ ññ ñ ñ
ï õ
ï

حرف الفاء	

حرف القاف	
ñõ ññ
è ï
حرف الكاف	
õï õñ ñ è è è
ï
ñ õ
è ñï ñ ñ ñ ñï ï ñ
ï õ
حرف الميم	
ñ è è è
õ ï õñ ñ
ñ ï
õ

ñè ì
ì
èì
èñ
ñ
õ
èì
õ
ññ
õ ñ
حرف النون	
õ

õ õ

فهرس المصادر والمراجع

حرف الألف

	:	:(. . .)	-
	:	. ñĩ (.)	-
:(. . .)	:		-
:	:	:(ñĩĩ - ï)	-
:(ñõõ- èñ)	:		-
	:	. ñ õ (.)	-
- è)	:	:(ñõõ	-ĩ
:(ñõè- èè)			-õ
(.)		:(ññ -)	-ñ
:(ñõè- èè)			- è
		. ññõ	-
. ññ ï	:		-
	:	. èèè (.)	-
:(. . .)	:		-
:(ñĩĩ - ï)	:		-
. èèè	:		-
:(. . .)	:		- ï
	:	:(ñññ- ñ)	- õ
:(. . .)	:		- ñ
:(. . .)	:		- è
	:	:(ññ -)	-
:(ññ -)	:		-
	:	:(ñõ - è)	-
:(ññ -)			-
:(. . .)			-
:(. . .)	:		-

	.(. . .)	:	- ĩ
	:	:	- ð
	.(ñðð- èð)	:	- ñ
.(ññĩ - ð)	.(ñð - è) (.)	:	- è
		:	-
	.(ññ -)	:	-
. ñð - è (.)		:	-
	.(ññ -)	:	-
.(ñð - è)		:	-
.(ññ -)		:	-
- è)		:	-
	.(ñð	:	- ĩ
.(ñð - è) (.)		:	-èĩ
(. . .)		:	- ñ
:		:	- è
.(ñĩ - ñ)	.(. . .)	:	-
.(. . .)		:	-
-)		:	-
	.(ññ	:	-
.(ññ -)		:	-
- ð)		:	-
	.(ññĩ	:	-
	حرف الباء	:	-
.(.)		:	-
.(ñð - è) (.)		:	- ĩ
.(ññ -) (.)		:	-èĩ
	حرف التاء	:	- ð
.(. . .)		:	- ñ
	حرف الجيم	:	- ì ç
	.(ñðĩ - èð)	:	-
.(. . .)		:	-
.(ññ -) (.)		:	-
.(. . .)		:	-
	.(. . .)	:	-
	:	:	-

حرف الحاء

: -i è
.(. . .)

حرف الخاء

.(. . .) : -i ì

حرف الدال

.(. . .) : -i í
.(. . .) : -i î

حرف الراء

. ñõ : -i ï
: -i ð

.(ññ -) (.)

حرف الزاي

.(. . .) : -í ç
: -í è

.(ññ -)

: -í é

حرف السين

.(ññ -) : -

.(ñõõ- è) : -

- ð) : -

.(ññõ

- è) : -

.(ñõ

- - : - ï

.(ññ - è)

(.) : - ð

. èèè

.(ññ -) : - ñ

.(ññ -) : -ï è

.(ññ -) -ï

.(ñññ-) -ï

حرف الشين

.(ññ -) : -ï

: -ï

.(ññï - ð)

: -ï

.(ñõï - èï) (.)

: -ï

.(. . .)

-) : -ï ï

.(ññ

	:	:	-î ï
	.(ñō - è)		
	حرف العين		
	-	:	-ï ð
	. ññ (.)		
.(ñññ- è)		:	-ï ñ
		:	-ðè
	. ññï		
			-ð
	. ññ (.)		
	:		-ð
	.(. . .)		
	:		-ï ê
	. ññð		
	:		-ð
	.(. . .)		
	:		-ð
	.(. . .)		
	. ñï		-ð
			-ðï
	.(. . .)		
	:		-ðð
.(ñï -)	:		-ðñ
	:		-ñè
	.(ñō - è) (.)		
	.(.)	:	-ñ
	:		-ñ
	.(ñï - ñ)	:	-ñ
-)	:		-ñ
	.(ññ		
	:		-ñ
	. ñ ï (.)		
- ð)	:		-ñ
	.(ññð		
	:		-ñ
	. ññè		
			-ñï
	. ññð (.)		
	:		-ñð
	.(ñï - ñ) (.)		

(. . .)	:	:	-ññ
		:	- èè
		. ñññ	
:		:	- è
		.(ññ - è)	
		:	- è
		. ññ (.)	
-	-	:	- è
		. ññ	
		:	- è
		.(ññ - è)	
- è)		:	- è
		.(èèè	
		حرف الفاء	
		:	- è
.(ññ -)		:	- èi
		.(ñññ- ñ)	
		:	- èñ
		.(ññ - è)	
(. . .)		:	- èñ
		حرف القاف	
.(. . .)		:	-èèç
		:	-èèè
		. ññ	
		حرف الكاف	
.(. . .)		:	-èèé
		:	-èèê
		.(ñññ- è)	
		حرف الميم	
.(. . .)		:	-
. ññ - è (.)		:	-
-	-	:	-
		.(. . .)	
		:	- i
		.(ññi - èi)	
		:	- ð
		. ñññ	
.(ññ -)		:	- ñ
. ññ (.)		:	- è
		:	-
		. ñññ	

	.	èèè (.)	:	-
	.	(ññð- ñ)	:	-
	.	(ñĩ ñ- ññ)	:	-
	.	(ñð - è) (.)	:	-
	.	(. . .)	:	-
	.	ñĩ ï	:	- ï
	.	(ññ ññ)	:	- ð
	.	(. . .)	:	- ñ
	.	ññ (.)	:	- è
	.	(ññè- è)	:	-
	.	(. . .)	:	-
	.	(ññð- ð)	:	-
	.	ññĩ (.)	:	-
	.	(ñð - è)	:	-
	.	(ñð - è)	:	-èèí
	.	(. . .)	:	-èèĩ
	.	(. . .)	:	-èèĩ
	.	(ññĩ - ð)	:	-èèð
ñ	èð:	ð	ð	- : -èèç
		ññ	ð	-èèè
		ññ	ð	-èèè
		èè		-èèé
		èè		-èèé

حرف النون

حرف الواو

فهرس الموضوعات

مقدمة.....

الفصل التمهيدي: التعريف بالشبهات والحدود ومبدأ درء الحدود بالشبهات.....

è

è

è

è

è

è

è

المبحث الأول: تعريف الشبهة.....

.....

.....

.....

.....

المبحث الثاني: تعريف الحدود لغة وشرعا وقانونا.....

.....

.....

.....

المبحث الثالث: مبدأ "درء الحدود بالشبهات" تأصيله وموقف الفقهاء منه.....

.....

.....

.....

.....

ï

ï

ö

المبحث الرابع: تأصيل قاعدة الشك يفسر لصالح المتهم في القانون الوضعي.....

.....

.....

الفصل الأول: الشبهات التي تعتري أركان الجريمة وأثرها في العقوبة.....

المبحث الأول: الشبهات التي تعتري الركن الشرعي للجريمة.....

.....

.....

.....

.....

ï

ñ

ñ

è

è

è

ö

.....

.....

.....

..... :
õ :
ñ :
..... :

المبحث الثالث: جريمة السرقة وما يتعلق بها من شبهات.
..... :
..... :
..... :
..... :

..... :
ñ :
..... :
..... :

õ :
ïè :
ï :
ï :

المبحث الرابع: جريمة شرب الخمر وما يتعلق بها من شبهات.
..... :
ïï :
ïï :
õ :
õ :
ñè :

..... :
ñ :
..... :

خاتمة
..... :
فهرس الأيات

..... :
فهرس الأحاديث

..... :
فهرس الأعلام

..... :
قائمة المصادر والمراجع

..... :
..... :

المخلص بالعربية

.

.

.

":

-

-"

:

.

-

-

" "

"

"

.

"

"

"

"

"

"

"

"

.

-

.

-

-

.

-

.

:

.

.

Résumé de la thèse

Le thème de la suspicion traite un côté très important de la législation criminelle islamique, plus particulièrement le côté pénal, et cela parce que l'islam ne proclame la pénalité qu'une fois celle-ci est déterminée avec certitude et sans . L'islam ne proclame la sentence sur le criminel juste pour le punir, tout comme il ne cherche pas à coller les pénalités aux gens gratuitement pour en faire une épée sur le cou des gens menaçant le coupable et l'innocent sur le même pied d'égalité. Tout cela n'a rien à voir avec l'islam car son fondement et sa base sont la justice et la miséricorde et la bienveillance à l'encontre de tous.

Comme les pénalités des crimes est décrites comme impitoyables et répressives , Dieu tout puissant a équilibré entre la vigueur de la pénalité et la vigueur de sa preuve et tout ce qui touche à son exécution.

Tout comme il est demandé aux dirigeants de prendre toutes les précautions , et de ne proclamer de sentence à ce sujet qu'après certitude et investigation minutieuse . tout cela parce que la prise à la légère de sa preuve peut faire en sorte de punir un innocent qui n'a pas commis de crime , chose qui peut induire à des résultats dangereux sur la personne et sur la société.

L'importance du sujet apparaît dans le fait qu'il cherche à appliquer la pénalité à ceux qui la méritent se basant sur la certitude irréfutable non sur un simple doute ou juste une supposition. Cici pour éviter toute forme d'injustice ou de volonté de vengeance , car il ne suffit pas à l'exécution d'une sentence que toutes les conditions requises soient présentes , il faudrait en outre sélectionner ses empêchements et les causes de sa non application , et la suspicion. constitue l'une de ces principales causes.

Comme le thème de la suspicion revêt cette importance , j'ai décidé avec l'aide de Dieu de l'aborder et de rassembler les textes législatifs et les écrits de savants dans un chapitre que j'ai nommé : la suspicion et ses effets sur la pénalité pénale dans la jurisprudence islamique et la loi .

Cette étude est constituée d'une introduction, de quatre chapitres et une conclusion .

L'introduction a été consacrée à la mise en évidence de l'importance du sujet , et de la problématique , des causes de son choix , des objectifs à atteindre , des difficultés rencontrées ainsi que de la méthodologie suivie et finalement le plan de l'étude.

Le premier chapitre a été divisée en quatre parties :

Dans la première il est question de de la terminologie de base de la recherche à savoir la définition du mot suspicion du point de vue linguistique, législatif et juridique.

J'ai abouti au fait que la loi n'a pas utilisé le mot suspicion mais a utilisé un autre mot qui lui est proche et qui est le doute., puis j'ai montré l'attitude du fikh islamique partant du principe : réfuter les houdoud par les suspicions .

J'ai trouvé que les savants se sont divisés en deux groupes : les approbateurs qui appartiennent aux quatre courants du fikh islamique (madahebs), et les opposants qui appartiennent au courant de ceux qui se contentent du texte .

J'ai me suis penché vers l'avis des quatre madahebs vu les preuves fortes sur lesquelles ils se sont basés, puis j'ai montré la position de la loi vis à vis de la règle : « le doute s'explique au profit du suspect » ; j'ai conclu que la loi est d'accord en général avec les Foujkahas de la jurisprudence islamique sur l'application du principe « réfuter les houdouds

par les doutes » ; du moment que les deux parties supposent que le suspect est innocent se basant sur le fait que « le suspect est innocent » .

Dans le deuxième chapitre j'ai abordé les suspicions qui touchent les bases du crime et cela en deux parties .

J'ai consacré le premier aux suspicions qui touchent le fondement jurisprudentiel du crime d'une part et celui qui touche le fondement moral , le but juridique .

Quand aux suspicions concernant le côté matériel elle n'est pas commune à tous les crimes mais diffère d'un crime à un autre et c'est pour cette raison que j'ai remis sa discussion aux chapitres ultérieurs.

Dans les deux derniers chapitres j'ai abordé l'impact de la suspicion ainsi que ses applications pratiques dans les crimes des houdoud .

Dans le troisième chapitre il est question de l'impact sur les pénalités des houdoud concernant l'honneur et cela s'est fait en deux parties : le premier consacré au crime du viol et le second au crime de l'atteinte à la dignité .

Le quatrième chapitre est consacré à l'impact de la suspicion dans les pénalités relatives aux biens matériels et la raison et cela s'est fait en deux parties : la première consacrée au vol , et la deuxième à la consommation de l'alcool et cela dans la jurisprudence islamique et dans la loi juridique.

Là , la différence est flagrante. Dans la législation islamique il y a contournement du crime par un grand nombre de suspicions qui accompagnent le crime ou le criminel réfutant ou allégeant la pénalité voire même réduisant les taazirs, et fait qu'elles ne soient appliquées que très rarement.

Si les moyens de preuve fondamentale sont l'unicité et le témoignage on trouve dans certains cas comme le viol que tout au long de l'histoire islamique , il n'a pas eu de preuves par témoignage. Mais au contraire , par confession en vue de la purification du sentiment de culpabilité. Comme dans le cas de l'exécution de la pénalité sur el ghamidia ; la cause réside dans la difficulté de la preuve et son caractère dangereux en même temps. Tout cela met en évidence la grandeur de l'islam et sa miséricorde des gens : sommet de l'esprit du pardon et de la justice.

Quand à la loi , elle a décerné un nombre de suspicions comme dans les causes de divulgation et les empêchements de la responsabilité criminelle mais elle demeure réduite et insuffisante comparée à la richesse du fikh islamique.

J'ai conclu ma recherche par les résultats auxquels j'ai abouti.

١. Les savants de la légalisation islamique sont d'accord avec les savants de la loi sur le fait que le fondement législatif constitue le fondement principal du crime »pas de crime et pas de pénalité sans textes » , et font de son absence une suspicion forte suffisante à la réfutation de la pénalité sur le criminel.

٢. les deux législations considèrent que l'objectif pénal est constitué de deux éléments : le savoir et la volonté et que c'est le deuxième fondement du crime et son absence aussi est considéré comme une suspicion réfutable quand à l'application du had sur le criminel une fois sa réalisation est possible avec les conditions . Comme elles ne prennent pas en compte l'ignorance de la loi sauf dans certains cas très spécifiques.

٣. La référence de la législation islamique est purement éthique , religieuse et sa méthodologie dans l'étude des crimes est d'aborder en détails chaque crime à part entière , c'est pour cela que les suspicions sont d'une grande abondance et d'une grande variance.

Quand à la loi juridique sa référence est purement matérielle , n'a aucune relation avec l'éthique voire même que certains la considèrent comme faisant partie des libertés individuelles et de droits personnels comme le crime du viol , de la consommation d'alcool et la loi n'a pas à punir les coupables que par des pénalités légères et dans des limites fonctionnelles . la méthodologie de la loi juridique dans l'étude de ces criems est la suivante : elle divise cela en une classe générale et une classe particulière à l'opposé du fikh islamique. C'est pour cela que les suspicions y sont très réduites .

ξ. le fikh islamique possède un compte de ijtheadats dans ce domaine ce qui le préserve du besoin à aucune autre source de loi , et il est applicable à tout les temps et à tous les endroits.

ο. Enfin , quoi qu'on fasse pour rapprocher les deux légisaltions il reste que la législation islamique possède sa caractéristique particulière qui la différencie de n'importe quelle loi .

Summary of the thesis

The topic of suspicion treats a very significant side of the Islamic criminal legislation, more particularly the penal side, and that because Islam does not proclaim the penalty which once this one is given with certainty and without. Islam does not proclaim the sentence on the criminal right to punish it, just like it does not seek to stick the penalties to people to make a sword of it free on the neck of people threatening the culprit and the innocent one on the same foot of equality. All that has nothing to do with Islam because its base and its base are justice and the mercy and the benevolence against all.

As the penalties of the crimes..... is described like pitiless and repressive, very powerful God balanced between the strength of the penalty and the strength of his proof and all that touches with its execution.

Just like it is requested from the leaders to take all the precautions, and to proclaim sentence on this subject only after certainty and and meticulous investigation. all that because the catch with light of its proof can make in kind punish innocent which did not commit a crime, thing which can induce with dangerous results on the person and the company.

The importance of the subject appears in the fact that it seeks to apply the penalty to those which deserve it basing on the certainty irrefutable not on a simple doubt or right an assumption. Cici to avoid any form of injustice or will of revenge, because it is not enough with the execution to a sentence that all the requirements are present, it would be necessary moreover to select its preventions and the causes of its nonapplication, and suspicion constitutes one of these principal causes.

Like the topic of suspicion revêt this importance, I decided with the assistance of God to approach it and gather the legislative texts and the writings of scientists in a chapter which I named: suspicion and its effects on the penal penalty in Islamic case law and the law.

This study consists of an introduction, four chapters and a conclusion.

The introduction was devoted to the description of the importance of the subject, and the problems, the causes of its choice, the objectives to be reached, the difficulties encountered as well as followed methodology and finally the study plan.

The first chapter was divided into quatre parts:

In the first it is a question of basic terminology of research to knowing the definition of the word suspicion from the linguistic, legislative and legal point of view.

I ended to the fact that the law did not use the word suspicion but used another word which is close for him and which is the doubt, then I showed the attitude of the Islamic fikh on the basis of the principle: réfutéer houdoud by suspicions.

I found that the sanvants were divided into of two groups: the assentor which belong to the four currents of the Islamic fikh (madahebs), and the opponents who belong to the current of those which contenent text.

I have sius leaned towards the opinion of the quatre madahebs considering the evidence fotes on which they were based, then I showed the position of the law with respect to the rule: "the doubt is explained to the profit of the suspect"; I concluded that the law agrees in general with Foujkahas of the Islamic jurusprudence on the application of the principle "of refuting the houdouds by the doubts"; since the two parts suppose that the suspect is innocent basing itself on the fact that "the suspect is innocent".

In the second chapter I approached suspicions which touch the bases of the crime and that in two parts.

I devoted the first to suspicions which touch the jurisprudential base of the crime on the one hand and that which touches the moral base, the legal goal.

When with suspicions concerning the material side it is not common to all the crimes but differs from a crime with another and for this reason I gave his discussion to the later chapters.

In the two final chapters I approached the impact of suspicion like his practical applications in the crimes of the houdoud.

In the third chapter it is a question of the impact about the penalties of the houdoud concerning the honor and that was done in two parts: the first devoted to the crime of the rape and the second with the crime of the attack to dignity.

The fourth chapter is devoted to the impact of suspicion in the penalties relating to the tangible properties and the reason and that were done in two parts: the first devoted to the flight, and the second with the consumption of alcohol and that in Islamic case law and the legal law.

There, the difference is obvious. In the Islamic legislation it there has skirting of the crime by a great number of suspicions which accompany the crime or the criminal refuting or reducing the penalty and even reducing the taazirs, and makes that they are applied only very seldom.

If fundamental evidence is unicity and the evidence one finds in certain cases like the rape that throughout the Islamic history, it Na ya have an evidence by evidence. But on the contrary, by confession for the purification of the guilt feeling. As in the case of the execution of the penalty on el ghamidia; the cause lies in the difficulty of the proof and its dangerous character at the same time. All that highlights the size of the Islam and its mercy of people: top of the spirit of forgiveness and justice.

When with the law, it decreed a number of suspicions as in the cause of disclosure and the preventions of the criminal responsibility but it remains reduced and insufficient compared with the richness of the Islamic fikh.

I concluded my research by the results to which I ended.

١. The scientists of Islamic legalization agree with the scientists of the law on the fact that the legislative base constitutes the principal base of the crime "not of crime and not of penalty without texts", and make of its absence a sufficient strong suspicion with, the refutation of the penalty on the criminal.

٢. the two legislations consider that the penal objective consists of two elements: the knowledge and the will and that it is the second base of the crime and its absence also are regarded as a refutable suspicion when with the application of the had on the criminal once his realization is possible with the conditions. As they do not take into account the ignorance of the law except da NS certain very specific cases.

٣. The reference of the Islamic legislation is purely ethical, religious and ss methodology in the study of the crimes is to approach in details each crime with whole share, it is for that that suspicions are of a great abundance and a great variance. When with the legal law its reference is purely material, no relationship to ethics has and even as some regard it as belonging to the personal freedoms and of personal rights like the crime of the rape, the consumption of alcohol and the law does not have to punish the culprits only by penalties légères and within functional limits. the methodology of the legal law in the study of these

criems is as follows: it divides that into a general class and a particular class contrary to the Islamic fikh. It is for that that suspicions are very reduced there.

ξ. the Islamic fikh has an account of ijihadats in this field what preserves it need with any other source for law, and it is applicable to all time and all the places.

ο. Lastly, it is made to bring closer the two légisaltions it remains that the Islamic legislation has its particular characteristic which differentiates it from any law.